

## ألتماير: التضامن مع أفقر دول العالم

تفاوضت وزارة الاقتصاد الاتحادية وهي المدافع الرئيسي عن مصالح الحكومة الألمانية في نادي باريس خلال الأسبوعين الماضيين حول العناصر الأساسية لتأجيل تسديد الديون بقيمة عدة مليارات يورو لصالح أكثر من 70 دولة فقيرة في العالم. وقد اعتمدت دول مجموعة العشرين الآن هذا التأجيل.

وفسر وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر ألتماير: "خاصةً في زمن أزمة عالمية على الأقوياء دعم الضعفاء كما ينبغي أن يتكاتف الجميع. لذا إنه من الأخبار السارة أن أغنى 20 دولة في العالم قررت تعليق سداد الديون الذي تم التفاوض عليه في نادي باريس لصالح أفقر دول العالم."

وفق الاتفاق الذي تم التوصل إليه ستكون الدول التي انضمت إلى البرنامج المسمى بالمؤسسة الدولية للتنمية التابع للبنك الدولي (IDA) غير ملزمة بخدمة ديونها لدى الدائنين السياديين (الدول) وذلك اعتباراً من 1 مايو 2020 حتى نهاية عام 2020 بدايةً. ويشمل التأجيل هذا الفائدة والسداد على حد سواء. وإذا لزم الأمر يمكن تمديد فترة التأجيل هذه بعد نهاية عام 2020. ويبلغ الحجم الإجمالي لإجراء التأجيل هذا عدة مليارات يورو. كما أن هناك دعوة للجهات المانحة الخاصة لمتابعة نفس النهج.

يعد نادي باريس إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤسسة مركزية من أجل التغلب على أزمات في قدرات الحكومات على تسديد ديونها وهو مؤتمر لمسؤولين حكوميين لدول مجموعة العشرين ودول أخرى ينعقد خارج الإطار الرسمي العادي بانتظام في مقر وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية في باريس. وبين المراقبين المؤسسيين للنادي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وألمانيا عضو مؤسس لنادي باريس.

تجدون معلومات حول عمل الحكومة الألمانية الاتحادية في إطار نادي باريس هنا.